الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص مالية وتجارة دولية.

بعنوان:

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية للجزائر

دراسة تحليلية قياسية في الفترة (2000– 2021).

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

صلاي نجاة القري عمار

أعضاء لجنة المناقشة

بوظراف الجيلالي	جامعة مستغانم	رئيسا
مكاوي محمد الأمين	جامعة مستغانم	مناقشا
القري عمار	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه الصلاة وأزكى التسليم

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحه القائلون ولا تحصى نعماه العادون ولا يؤدي حقه المجتهدون.

أتقدم بالشكر والحمد أولا لله تعالى العلي القدير على توفيقه لإتمام هذه المذكرة، فهو عز وجل أحق بالشكر والثناء، فالحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع فإن اخطأت فمن نفسي وإن أحسنت فمن الله وحده، وما توفيقي إلا من الله تعالى.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ عمار القري لقبوله مواصلة الإشراف على عملي وتوجيهي

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضيلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة

وأشكر كل من قدم لي يد المساعدة من قريب ومن بعيد أخص بالذكر والديا الكريمين وكل أساتذتي وأعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إهداء

أهدي ثمرة هذا النجاح إلى من كللهما الله بالوقار

إلى من علماني العطاء دون انتظار إلى من تطلعوا إلى نجاحي بنظرات الأمل "والدي الكريمين"

إلى جميع أفراد عائلتي وإلى جميع زميلاتي

أهدي عملي هذا إلى هؤلاء وأرجو من الله سبحانه أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

وأن تكون أول خطوة لتحقيق أهدافي

"اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعملنا".

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء.	I
شكر وتقدير.	II
فهرس المحتويات.	III
قائمة الأشكال والجداول.	IV
مقدمة عامة.....	أ-د
الفصل الأول: الأسس النظرية للمتغيرات الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية.....	06
المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.....	07
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية.....	07
المطلب الثاني: ماهية السياسات التجارية.....	10
المبحث الثاني: الإطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية.....	17
المطلب الأول: التضخم والإنفاق الحكومي.....	17
المطلب الثاني: سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.....	24
المبحث الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية.....	32
المطلب الاول: العلاقة بين التضخم والانفاق الحكومي والتجارة الخارجية.....	32
المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.....	33
المطلب الثالث: العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية.....	34
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية.....	38
المبحث الأول: الدراسات السابقة والدراسة الوصفية للمتغيرات.....	39
المطلب الأول: الدراسات السابقة.....	39
المطلب الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة.....	43
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.....	47
المطلب الأول: طريقة الدراسة.....	47
المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.....	49
خاتمة.....	56
قائمة المراجع.....	58

قائمة الأشكال والجداول

أولا: قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة	44
02	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	49
03	نتائج العلاقة في الأجل القصير	50
04	نتائج اختبار الحدود	52
05	نتائج العلاقة في الأجل الطويل	52
06	نتائج استقرار النموذج المقدر	56

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى تطورات التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية	45

مقدمة عامة

تعد التجارة الخارجية القناة التي تربط اقتصاد أي بلد بالاقتصاد العالمي، وهمزة وصل بين الدول على اختلاف سياساتها واقتصاداتها، ولا استغناء لدولة عن الأخرى إلا في حدود ضيقة جدا إذ لا يمكن تصور العالم اليوم من دون تبادل تجاري، وذلك لأنه لا يمكن لأي دولة مهما بلغ تقدمها أن تستغني عن بقية الدول، سواء من جانب قدرة الدول في تلبية حاجياتها من مواردها المحلية وخاصة في ظل تزايد وسائل إشباع الحاجات الإنسانية، أو من جانب آخر وهو حاجة هذه الدول إلى تصريف الفائض من منتجاتها إلى الأسواق الأخرى، إذ تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها رافد أساسي من روافد الاقتصاد الوطني، فهي تشكل مصدرا من مصادر الدخل القومي كونها تعود بفوائد عديدة على الدولة وقطاعاتها، حيث تساهم في توفير العملات الصعبة وتزيد من ربحية الشركاتّ العاملة وقدرتها في مجال التصدير، وذلك من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين الشركات المصدرة والشركات المستوردة، بالإضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة السوقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

تعتبر المتغيرات الاقتصادية الكلية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما، كما تعتبر من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في تغيير الوضع السائد للاقتصاد، خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من خلل ما، لذا كان تحديد العلاقة ما بين تلك المتغيرات موضوع نقاش الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد الكلي، خاصة العلاقة بينها وبين التجارة الخارجية إذ تتأثر هذه الأخيرة بالمتغيرات بشكل مباشر و غير مباشر وذلك في المدى الطويل و القصير، لذلك تلجأ الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية للتحكم في سياستها التجارية، وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدل النمو الاقتصادي ومواجهة جل المشاكل التي تواجه الاقتصاد المحلي.

أولا: طرح الإشكالية

وبالتالي فإن دراسة سلوك التجارة الخارجية نتيجة تغير المتغيرات الاقتصادية تعتبر عاملا هاما في بناء الاقتصاد، كون هذه العلاقة قد أكدت عليها الدراسات التي توصلت لنتائج تختلف من دولة لأخرى الأمر الذي يتطلب الوقوف على طبيعة العلاقة ومعرفة أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في الجزائر، وعلى إثر ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة على التجارة الخارجية الجزائرية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات فرعية تتجسد فيما يلي:

- ما مفهوم التجارة الخارجية، وما المقصود بالمتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- هل تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- ما طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية؟

ثانيا: طرح الفرضيات

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لمتغيرات الاقتصاد الكلي مكانة متميزة في التجارة الخارجية في الجزائر التي تعتمد على الصادرات النفطية في تمويل الانفاق العام ومنها يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- هناك علاقة طردية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية في الجزائر؛
- تتأثر التجارة الخارجية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية على المدى القصير؛
- هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية؛
- هناك علاقة عكسية بين التضخم، سعر الصرف والتجارة الخارجية.

ثالثا: منهج البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري عند التطرق لمفاهيم متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية لكونه يتماشى مع طبيعة الموضوع، وتم استخدام المنهج التحليلي القياسي في الجانب التطبيقي باستعمال بعض الأدوات الاحصائية والقياسية المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئةARDL والذي يشمل مجموعة من الاختبارات المتمثلة في اختبار الاستقرارية، اختبار العلاقة في الأجل القصير واختبار العلاقة في الأجل الطويل ومنهجية تصحيح الخطأ وغيرها وذلك بالاعتماد على برنامج EVIEWS9.

رابعا: أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في أنه يعطي نظرة عامة حول التجارة الخارجية وتطورات المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة خلال الفترة الممتدة من سنة2000إلى سنة2021، وفي كونه يتصدى لموضوع المتغيرات الاقتصادية

الكلية وتأثيرها في التجارة الخارجية في الجزائر، إذ تفرض ضرورة معرفة مكانة المتغيرات بالتأثير في قطاع التجارة الخارجية، وماهي شكل العلاقة بينهما وإلى أي مدى يمكن أن تتأثر سلبا أو إيجابا.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق الحكومي؛

– تسليط الضوء على العلاقة النظرية للمتغيرات الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية؛

– ابراز نوع العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية باستخدام طرق التحليل والقياس الاقتصادي الحديثة وذلك في الفترة الممتدة من سنة2000إلى سنة2021.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع

تنحصر أسباب اختيار هذا الموضوع في:

- تماشي الموضوع مع تخصص الدراسة؛
- مكانة موضوع دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية في الجزائر؛
- حداثة موضوع الدراسة وأهميته في الدراسات الاقتصادية الحديثة.

سادسا: حدود الدراسة: تشتمل هذه الدراسة على حدود زمنية ومكانية يمكن حصرها فيما يلي:

1- **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

2- **الحدود الزمنية:** سلسلة زمنية امتدت من سنة 2000إلى سنة 2021 لمتغيرات الدراسة وهي سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي الانفاق الحكومي والتجارة الخارجية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

3- **الحدود الموضوعية:** تتعلق بالتجارة الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وتشمل سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق الحكومي.

سابعا: هيكل الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة ولاختبار الفرضيات، اقتضت الضرورة تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الأسس النظرية لعلاقة التجارة الخارجية ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية(التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي) من خلال تبيان مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسات التجارية وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتم التعرف على الإطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية المراد دراستها، وفي المبحث الثالث دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة والتجارة الخارجية .

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان "دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية للجزائر في الفترة(2000-2021) حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسات السابقة لهذا الموضوع ومقارنتها مع هذه الدراسة، الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة بما فيها المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عن طريق التعرف على تطوراتها خلال فترة الدراسة، وفي المبحث الأخير تم اختبار العلاقة بين التجارة الخارجية والمتغيرات المدروسة عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL وعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها .

وفي الأخير خاتمة تشتمل على جل النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع، التوصيات المقترح العمل بها بالإضافة لاختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الأسس النظرية للمتغيرات الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية

الأسس النظرية للمتغيرات الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية

إن دول العالم المختلفة تطلب السلع والخدمات لتلبية احتياجاتها، مما يتطلب إنتاجا وفقا للموارد الانتاجية المتاحة لها غير أن مواردها محدودة، إذ لا يمكن لأي دولة انتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها فتلجأ للعالم الخارجي، لذلك تعد التجارة الخارجية إحدى القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي والتي توضع في الاعتبار عند وضع وتنفيذ برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، كما تعكس تطور الصادرات والواردات مع العالم الخارجي وتؤثر في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وتؤدي إلى انتعاش أو انكماش الاقتصاد المحلي، كما أنها تعكس وضعية الاقتصاد داخليا، غير أنها تتأثر بجملة من المتغيرات الاقتصادية التي تعد أحد أهم الوسائل التي يتم من خلالها قياس كفاءة أداء الاقتصادي، وتبرز أهمها في التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي وغيرها، إذ يتم من خلالها معرفة التغيرات التي تحصل في الاقتصاد المحلي والمشاكل التي تواجهه عبر الزمن، كما تلجأ الدولة إلى التأثير على هذه المتغيرات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والتجارية خاصة وذلك سواء في حالة العجز أو الفائض، وفيما يلي سيتم التعرف أكثر حول ماهية التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، والعلاقة القائمة بين التجارة الخارجية بهذه المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية؛

المبحث الثاني: الإطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية؛

المبحث الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية المدروسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

لقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تنعزل بنفسها عن العالم، وذلك راجع لاحتياجاتها من المواد الضرورية أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي، مما يحتم عليها اللجوء للتبادل التجاري بينها وبين الدول الأخرى والذي يتم في ظل ما يسمى بالتجارة الخارجية، التي تعتبر أساس العلاقات الاقتصادية الدولية وسبب التكامل والتقارب الاقتصادي، غير أنه تتخذ كل دولة مجموعة إجراءات للتأثير على حجم التبادل التجاري بينها وبين الدول الأخرى، وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية الداخلية وذلك ما يعرف بالسياسات التجارية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أي دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة إل تصدير سلعها وخدماتها، واستيراد ما يلزمها من سلع وخدمات، ونظرا لأهمية الموضوع سيتم التعرف على مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها من خلال ما يلي:

أولا: تعريف التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة، وهي قائمة بالأساس على مبدأ تبادل المنافع وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، إذ تعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية ما بين البلدان المتقدمة والنامية، وقد تعددت وجهة نظر الباحثين في تعريف التجارة الخارجية، وسيتم التطرق لبعض التعاريف فيما يلي:

– تعرف التجارة الخارجية على أنها:" أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[1].

– كما يمكن تعريفها بأنها: "مجال من المجالات التي تعتمدها الدولة للخروج من عزلتها والبحث عن طريق لتصريف منتجاتها والإستفادة من فروق الأسعار أي الربح السريع"[2].

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، الطبعة الأولى، ص8.

ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية العالمية التي تسهم في توفير كافة الاحتياجات الاستهلاكية والخدمية للمجتمعات، وتعد مقياسا لقدرة الدول على الإنتاج والمنافسة عالميا بما يتوفر لديها من معدلات الإنتاج، وما تتمتع به من إمكانيات الحصول على العملات الأجنبية ذات القيمة الدولية والعمل على زيادة رصيدها في عمليات الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى تعزيز القدرة على التسويق من خلال استحداث أسواق جديدة[3].

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم المرتكزات الاقتصادية لأي دولة، ويمكن أن نلخص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية[4]:

- التجارة الخارجية مؤشر أساسي للقدرة الإنتاجية للدول ومؤشر أساسي لتنافسية الدول؛
- تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي انطلاقا من التخصص وتقسيم العمل؛
- تسمح التجارة الخارجية بنقل التكنولوجيا الحديثة وتفعيل علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي؛
- زيادة حجم المكاسب من خلال الحصول على السلع بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛
- زيادة المنافذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية مما يربط الدول ببعضها؛
- تحقيق التوازن الاقتصادي وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية كمعدل النمو والبطالة؛
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات بما يسمح بإشباع الاحتياجات.

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى أسباب رئيسية متمثلة في جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة "الندرة النسبية"، وذلك بسبب محدودية الموارد قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في

---

[2]أحمد خضير منعم ومحمد عبد الله، **أثر بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق (2001-2016)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2018، ص332.

[3]بن زيدان فاطمة الزهراء، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في لجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مجلة جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012، ص31-32.

[4]شليحي الطاهر، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة(2018-2020)**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، المجلد21، العدد1، جوان2020، ص86.

إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب ضرورة استخدام الموارد بشكل أمثل، ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية[5]:

– عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛

– تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلعة في دولة ما وذلك من خلال تحقيق وفرات الحجم مقارنة مع ارتفاع تكاليف نفس السلع في دولة أخرى؛

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالمية والاستغلال الأمثل للموارد في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا؛

– الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج العالمي؛

– السعي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاه الاقتصادي؛

– التخصص الدولي حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، مما يزيد ويحقق فائض يمكن استبداله بسلع أخرى منتجة في دولة أخرى والتي تتمتع هي الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها، حيث يؤدي التخصص إلى إنشاء مشروعات كبيرة قد تؤدي إلى تقليل التكلفة المتوسطية الكلية للوحدة الواحدة والنتيجة وفرة حجم كبير.

رابعا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية يمكن ذكر أهمها فيما يلي:[6]

[5] طيفور شريفة، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص8-9.

[6] قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند الحاج، البويرة، 2013-2014، ص9. ص14.

1- **مستوى التنمية الاقتصادية:** حيث تلعب التنمية الاقتصادية دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، إذ أن التأخر الاقتصادي في دولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة لحماية التجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2-أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي: الاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة للتجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث الكميات المستوردة، أما الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا استهلاكها من جهة أخرى.

3- حجم الدولة: ويؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفير مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يساهم في تفسير قيام التجارة بين الدول خاصة بين الدول النامية.

4- العامل السياسي: وهو يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوحة أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

5-تغير الميزة النسبية: حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منهما أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

6- سوء توزيع الموارد الطبيعية: تركز مصادر الثروة في بعض الدول يؤدي لتشجيع التجارة الخارجية، حيث أن العديد من الدول التي تحتوي على المواد الأولية كالنفط والحديد تزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة، وبالتالي تخصيص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

المطلب الثاني: ماهية السياسة التجارية

يختلف توجه الدولة نحو تنظيم التجارة الخارجية المطبقة داخل إقليمها تبعا لعدة عوامل مرتبطة بالأساس بالوضعية الاقتصادية للدولة وكذا الأهداف المسطرة، فقد يستلزم على الدولة رفع التعرفة الجمركية أو اتباع نظام الحصص لحماية اقتصادها، أو فتح الحدود أمام الدول المصدرة وتشجيع المبادلات لدعم التصدير والاستيراد وذلك حسب الاختلال الموجود في ميزانها التجاري، وفي هذا الإطار نميز اتجاهين مختلفين من حيث الإجراءات المطبقة المؤطرة للتجارة الخارجية، ألا وهما: سياسة الحماية وسياسة الحرية التجارية.

أولا: مفهوم السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية على أنها:" مجموعة القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية، لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".[7]

كما تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق أهداف بواسطة أدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف.[8]

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية فهي تختلف بين دول النظام الرأسمالي ودول النظام الاشتراكي وبين الدول المتقدمة والمتخلفة منها، كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية وذلك باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة، ويذكر منها:[9]

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الصعبة؛

- حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق؛

- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني؛

- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الاستخراجية لدعم الأمن الوطني والقوة العسكرية؛

- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني وإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية؛

- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية؛

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

[7] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية**، المجلد2، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002، ص124.
[8] إيمان محب زكي، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2009، ص149.
[9] طيفور شريفة، مرجع سابق ذكره ، ص17.

ثالثا: أنواع السياسات التجارية

قسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية، وذلك تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية وبغية تحقيق أهداف معينة، ويطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فتعني استخدام الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات وعلى حجمها.

1- سياسة الحماية التجارية: تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما نادى بها التجاريون، ويمكن تعريفها بأنها تبني الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ كافة الإجراءات قصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية[10].ويسند مؤيدو هذه السياسة إلى عدد من الحجج والمبررات:[11]

1.1- حماية الصناعات الناشئة: تعتبر الصناعات الناشئة ضعيفة في مواجهة المنافسة الأجنبية لذا يجب على الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها وعزل هذه الصناعات من كافة التأثيرات الخارجية التي تسبب ضررا لها، وهي من أهداف السياسة التجارية والهدف الآخر لحماية الإنتاج المحلي وهي توزيع الدخل الوطني في اتجاه معين.

1.2- معالجة البطالة وتحقيق مستوى التوظيف: تلجأ الدولة في حالات عديدة إلى الحماية من خلال رفع الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي إلى التوجه للإنتاج المحلي وبذلك زيادة الطلب على العمالة، غير أن هذا الإجراء غير مجد لو طبقت الدولة الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل وبالتالي تنخفض صادراتها.

1.3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: لا يمكن للدولة أن تعيد التوازن لميزان مدفوعاتها من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية إذا كانت صادراتها وارداتها تتميز بمرونة سعرية ضعيفة، لذا يجب على الدولة أن تتدخل في تحقيق التوازن للميزان التجاري بتقليل الواردات غير الضرورية.

1.4- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق: نقصد بالإغراق هو تمايز الأسعار بين السوق المحلية والأجنبية، بحيث تباع هذه السلع بأسعار منخفضة في السوق الخارجية مقارنة بأسعارها في السوق الداخلية لتعويض تلك الخسارة، ويعتبر الإغراق أحد أسلحة الحرب الاقتصادية وغزو الأسواق لذلك يجب على الدولة فرض رسوم جمركية مرتفعة لحماية اقتصادها أو منع استيراد هذه السلع.

[10] الشرع نورة، **سياسات اصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التجارة الدولية، غرداية، الجزائر، 2010-2011، ص17.
[11] قطاف لويزة، مرجع سابق ذكره، ص19-20.

1.5- الحماية بغرض الحصول على موارد مالية: تحتل الرسوم الجمركية النسبة الأكبر من إيرادات الدول المتقدمة مثل الو.م.أ وكذا العديد من الدول النامية غير أن المغالاة في الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى نقص الإيراد الكلي بسبب انخفاض الطلب على السلع الأجنبية، بالإضافة إلى إتباع الدولة الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل فترفع هي الأخرى رسومها الجمركية على صادراتها مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الكلي.

1.6- تحقيق الاستقرار السياسي: تحقق السياسة الحمائية للدولة من إنتاج العديد من السلع وتنويع هيكلها الإنتاجي مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، بالإضافة إلى ذلك تصبح الدولة قادرة على موجهة أخطار الأزمات الاقتصادية التي تقع بين الحين والآخر.

1.7- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: تشجع سياسة الحماية من جذب رؤوس الأموال الأجنبية قصد استثمارها داخل الدولة تجنبا للرسوم الجمركية المرتفعة والمفروضة على السلع التي تعرقل انتقالها، وهكذا تستخدم سياسة الحماية في تشجيع الصناعات المحلية الممولة برأسمال أجنبي ومنه زيادة الدخل الوطني.

2- سياسة الحرية التجارية: ظهرت سياسة الحرية التجارية وانتعشت مع أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية ونادوا بضرورة وأحقية الأفراد والمؤسسات القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة، وفي هذه الصياغة تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة وغير المباشرة، الكمية أو غير الكمية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحيق أهداف اقتصادية معينة.[12]

حيث ينادي أنصار الحرية بوجوب القيام بالمبادلات الدولية الخالية من القيود والعراقيل استنادا للحجج التالية:[13]

2.1- الحرية تسمح بانخفاض أسعار السلع الدولية: تنخفض أسعار السلع المستوردة بفضل التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به الكثير من الاقتصاديين مثل آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم، أنه يمكن للدولة من زيادة دخلها لو تخصصت في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية وتبادلها مع دولة أخرى في سلعة أخرى لا تستطيع إنتاجها محليا أو تنتجها بتكاليف عالية.

[12] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص133.
[13] قطاف الويزة، مرجع سابق ذكره، ص20-21.

2.2- الحرية تسمح بالتخصص الأمثل للموارد الاقتصادية: تساعد الحرية التجارية على تخصيص الموارد الاقتصادية للدولة، فقبل أن تطبق الدولة سياسة الحماية كانت تنتج كل السلع التي تحتاجها سواء أكانت تكسب ميزة نسبية في إنتاجها أو لا، ولكن بعد تطبيق الدولة سياسة الحرية تتخصص في إنتاج السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية وتقوم بتصديرها وتستورد السلعة التي لا تملك فيها أي ميزة لإنتاجها، وهذا التخصص يساعد الدولة على الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية.

2.3- **الحرية تحد من قيام الاحتكار وتحفز التقدم التكنولوجي:** من خلال سياسة الحرية يفتح المجال للمشروعات المحلية لمنافسة المشروعات الأجنبية، الأمر الذي يقضي على ظاهرة الاحتكار التي تظهر عند غياب المنافسة، كما تساهم سياسة الحرية على جلب واختراع التكنولوجيا المتطورة من أجل تحسين أداء المشروعات وقدرتها على المنافسة بإنتاج السلع بأقل تكلفة.

رابعا: الأدوات والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي باتخاذ العديد من الإجراءات التي تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الاقتصاديون، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية والتي تتمثل في:

1-الوسائل السعرية: تؤثر هذه الوسائل في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات، ويمكن التمييز بين هذه الوسائل في كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، سعر الصرف والرقابة عليه.

1.1- الرسوم الجمركية: هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول، تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية دخولا وخروجا أي على الصادرات والواردات، حيث تعتبر هذه الرسوم الأكثر استعمالا في مجال السياسة التجارية بالإضافة إلى الوسائل الأخرى من أجل تنظيم وتقييد التجارة الخارجية[14].

1.2-الإعانات: وتتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود

[14] قطاف لويزة، مرجع سابق ذكره، ص22.

وبهذا تحاول الدولة أن تحل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، والحصول على ربح حكومي في صورة إعانة.[15]

1.3– الإغراق: يقصد به انتهاج دولة معينة تنظيم احتكاري معين لسياسته، تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وفي الخارج، وذلك بخفض أسعار السلع المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليه نفقات النقل.

والغرض الواضح من الإغراق هو كسب أسواق خارجية للقضاء على كل منافسة محتملة، إلا أن البيع في الأسواق الأجنبية بغير ربح أمر لا يمكن أن يقدم عليه المنتجون بغير أن يكون لهم مصدر آخر للربح المضمون.[16]

1.4– تخفيض قيمة العملة الوطنية: تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات، فبهذا الإجراء يصبح ثمن السلع المحلية أقل من ثمن السلع الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية، وفي نفس الوقت يرتفع ثمن السلع المستورة أمام المحلية. [17]

2– الوسائل الكمية: تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج وهي:

2.1–نظام الحصص: يتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، وتعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية، حيث تظل الكمية المسموح باستيرادها ثابتة مهما تغيرت أسعار السلعة في الخارج أو زاد الطلب عليها في داخل الدولة التي قامت بفرض لحصة.[18]

---

[15] زبير طيوح، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر1980-2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014-2015، ص23.

[16] عادل أحمد حشيش وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص223.

[17] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص142.

[18] سوسن عويسي ويمونة ريان صديقي، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2020-2021، ص 37.

2.2– تراخيص الاستيراد: ويمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهات المختصة، ويكون هذا مطبق على المستوردين الوطنيين، بحيث يحصل كل مستورد على نسبة مئوية من الكمية الكلية المسموح باستيرادها.[19]

3– الوسائل التنظيمية: إن الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادلات التجارية ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسيادة التجارية، وتتمثل الوسائل التنظيمية في المعاهدات التجارية التي يمكن تعريفها على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي، غير أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية لأنها تنص على شرط امتياز الدولة الأولى بالرعايا، حيث ينعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم أمور الصادرات والواردات وبالتالي تأثيرها على ميزان المدفوعات سلبا أو إيجابا.

[19] سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015، ص50.

المبحث الثاني: الإطار النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

بالرغم من أهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية إلا أنه لم يتم تقديم تعريف واضحا ودقيقا لها بل تعتبر كمفهوم بديهي، حيث تعتبر البيانات التي يتم حسابها في النموذج الاقتصادي والمتغيرات المتداخلة فيما بينها التي تؤثر وتتأثر بالأوضاع الاقتصادية للدولة ومن ضمنها سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي وغيرها، وفيما يلي سيتم التعرف أكثر حول أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية

المطلب الأول: التضخم والإنفاق الحكومي

أولا: التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية عانت منها كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، واكتست أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي على مر العصور لكونه من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس صورة الوضعية الاقتصادية السائدة في أي بلد، إذ يؤثر ويتأثر بجل المتغيرات الكلية المتمثلة في سعر الصرف والنمو الاقتصادي وغيرها، لذلك تعسى جميع الدول لوضع العديد من السياسات والبرامج للتخفيف من حدة الضغوطات التضخمية، بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يشكل تحديا كبيرا لكل الدول سواء المتقدمة أو النامية.

1- تعريف التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي اتفق الاقتصاديون على عدم وجود مفهوم شامل للتضخم، حيث اختلفت تعاريفه باختلاف البيئات الاقتصادية والأوقات التي ظهر بها، فهناك من عرفوه بناءا على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له، وفيما يلي سيتم ذكر بعض هذه التعاريف:

- تزخر الأدبيات الاقتصادية بتعريف التضخم، فيعرف بعض الاقتصاديين التضخم على أنه:" ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوبا بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية" [20].

- يعرف التضخم على أنه:" كمية كبيرة من النقود مقابل كمية قليلة من السلع والخدمات والأصول يترتب عليها ارتفاع مستمر وملحوظ للمستوى العام للأسعار وتدهور في القوة الشرائية للوحدة النقدية، ينتج عنه زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الكلي"[21].

[20] عبد الرحمن يسرى أحمد والسيد محمد أحمد السريتي، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار التعليم الجامعي، مصر، ص200.

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للتضخم وهو أنه:" ارتفاع في المستوى العام للأسعار والمستمر والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، ولا يقصد به ارتفاع سعر السلعة معينة وإنما أسعار السلع عموما، بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود".[22]

2- أنواع التضخم

يمكن تصنيف أنواع عدة من التضخم ومنها:[23]

2.1-التضخم الظاهر: والذي يتحقق بشكل زيادة فعلية في الأسعار، أي أنه الزيادة في الأسعار هذه تكون ظاهرة أي محققة فعلا في السوق.

2.2- التضخم المكبوت: أي أنه التضخم الذي يتحقق بشكل ارتفاعات غير مرئية في الأسعار، بحيث لا تظهر الارتفاعات في الأسعار هذه في السوق، حيث يمكن أن يحصل في ظل السياسات والإجراءات التي تمنع ظهوره وتحققه العلني بشكل ارتفاع في الأسعار.

2.3-التضخم الزاحف: وهو نوع من التضخم الذي يتحقق بشكل تدريجي وبصورة بطيئة، وهو يمثل النوع المعتدل في التضخم حيث تقل ارتفاعات الأسعار وتستغرق فترة زمنية طويلة.

2.4-التضخم الجامح: هو النوع من التضخم الذي يتحقق من خلال ارتفاعات سريعة وحادة وخلال فترات زمنية قصيرة، بحيث أن قيمة النقود تنخفض بدرجة كبيرة إذ تكاد تفقد قدرتها الشرائية حيث يتم التخلي عن النقود بإنفاقها بأسرع ما يمكن.

3- أسباب التضخم

يميز الاقتصاديون بين عدة أنواع من التضخم وذلك يعتمد على مسببات ذلك النوع:[24]

---

[21] أحمد عبد الله ابراهيم ومحمد شريف بشير، **محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1977-2015**، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد3، العدد2، السودان، 2017، ص70.

[22] محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادىء علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة2، 2013، ص310.

[23] فليح حسن خلف، **المدخل إلى الاقتصاد**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،2015، ص198-199.

[24] عبد الرحيم فؤاد الفارس وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2015، ص270-271.

3.1–تضخم الطلب: ويحدث عندما يزداد الطلب في وقت لا يستطيع الاقتصاد فيه زيادة الإنتاج، وذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل أو عندما لا يتمكن المنتجون من زيادة الكمية المعروضة بما يتلاءم مع زيادة الطلب.

3.2–تضخم العرض: وهو الزيادة في مستويات الأسعار الناتجة عن زيادة تكلفة الإنتاج، التي تنجم عن زيادة الأرباح أو زيادة أسعار عناصر الإنتاج أو ارتفاع الأجور.

3.3– تضخم ناتج عن السياسات الحكومية: قد يحدث التضخم نتيجة سياسات نقدية أو مالية مثل زيادة عرض النقود أو زيادة الإنفاق الحكومي، وفي كلا الحالتين تؤدي الزيادة في الإنفاق إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات مؤدية لتضخم الطلب.

3.4–التضخم المستورد: يحدث عندما ترتفع أسعار المستوردات من مواد أولية أو سلع نهائية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق المحلية.

3.5–التوقعات المستقبلية: فإذا توقع الناس ارتفاع الأسعار فإنهم يزيدون مشترياتهم استباقا لهذه الزيادة، وفي هذه الحالة تنخفض الرغبة في الادخار وتنخفض القوة الشرائية للنقود عند ارتفاع الأسعار.

3.6–تضخم القصور الذاتي: في الاقتصاد الصناعي الحديث كثيرا ما يكون التضخم ناتجا عن القصور الذاتي، بمعنى أنه سيستمر عند نفس المستوى ما لم تؤدي أحداث اقتصادية إلى تغييره.

4– آثار التضخم

إن التضخم يمكن أن يرافقه العديد من الآثار بعضها ما يعتبر إيجابي وبعضها ما يعتبر سلبيا، وهذه الأثار ومداها وكونها ايجابية أو سلبية تختلف من حالة لأخرى وهو الأمر الذي يفرض ضرورة دراسة وتحليل هذه الآثار والتي تتمثل بعضها فيما يلي:[25]

–إن التضخم يتضمن ارتفاع أسعار الموارد والسلع الاستثمارية، وهو الأمر الذي يعني ارتفاع كلفة إقامة المشروعات الإنتاجية وبالشكل الذي يمكن أن يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية التي تتطلب إقامة مثل هذه المشروعات. وبذلك

[25] فليح حسن خلف، مرجع سابق ذكره، ص201-202.

فإن ارتفاع الأسعار في ظل التضخم يؤدي إلى انخفاض عدد المشاريع، وهو ما يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية والتطور.

– إن ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج أي ارتفاع كلفة قيام المشاريع، وهو الأمر الذي يؤدي لرفع أسعار منتجاتها ما يقود إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية، هذا يعني أن كمية السلع والخدمات الاستهلاكية التي يشتريها المستهلك بدخله وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الحقيقي من ثم إصابة المستهلك بالضرر نتيجة لذلك.

– يقود التضخم لزيادة نسبة ما يخصص من الدخل الفردي والقومي لأغراض الاستهلاك لأن الحفاظ على مستوى الاستهلاك يتطلب إنفاقا أكبر من الدخل وينخفض الادخار نتيجة ذلك ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار.

– ينجم عن التضخم انخفاض الطلب على الصادرات وزيادة الطلب على الواردات، نظرا لأن ارتفاع الأسعار في الداخل يجعل الواردات أكثر قدرة على التنافس في السوق المحلية، ويمتد هذا الأثر السلبي على الاستثمارات التي تنخفض هي الأخرى نتيجة انخفاض ما يتاح لها من عملات أجنبية، وهو الأمر الذي يمثل إعاقة عملية النمو التي تتطلب إقامة هذه الاستثمارات.

– تحقق آثار ايجابية للتضخم حيث ينتفع أصحاب الأسهم نتيجة ارتفاع قيمة الأسهم ويستفيد المدينون بسبب أنهم يحصلون على نقود ذات قوة شرائية أكبر، كما يستفيد أصحاب الدخول التي مصدرها الأرباح لأن الأرباح تزداد بزيادة الأسعار (زيادة أسعار المنتجات بشكل يفوق تكاليف الإنتاج).

ثانيا: الانفاق الحكومي

يعد الإنفاق العمومي أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة وتقوم السلطة المالية بتنفيذه لتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية في مدة زمنية معينة، بحكم أن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف وتتعدد تعاريفها وتقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها، كما أنها تختلف باختلاف آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف الانفاق الحكومي:

-تعرف النفقات العامة بأنها:" مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة".[26]

- كما يعرف بأنه مبلغ من المال يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى مؤسساتها الحكومية بقصد إشباع حاجات عامة، كما يمكن تعريفه بأنه كم قابل لتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون بقصد اشباع الحاجات العامة. ويعرف أيضا بأنه مبلغ نقدي يدفع من قبل الخزانة العامة بعد أن تقره السلطة التشريعية ليقوم بإنفاقه شخص عام لتوفير سلع وخدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.[27]

ويمكن تعريفه على أنه يعرف بأنه مبلغ مالي ينفق من قبل الحكومة خلال مدة زمنية يهدف إلى تحقيق الازدهار والانتعاش الاقتصادي من خلال تقديم خدمة عامة.[28]

2- تقسيمات النفقات العامة

إن تطور دور الدولة ومهامها أدى إلى تنوع النفقات العامة، وإن الحث في تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها، مضمونها، وطبيعتها، وإن كل دولة أخذت بالتقسيمات تتلائم وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يلاحظ أن كتاب المالية وضعوا عدة تقسيمات للنفقات ومنها: [29]

2.1- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: في هذا التقسيم تصنف النفقات طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة وتنقسم إلى:

- النفقات العامة الاقتصادية وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، والنفقات التي تهدف لتزويد الاقتصاد القومي بالخامات الأساسية؛

[26] سوزي علي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص27.
[27] منعم أحمد خضير و عبد الله محمد عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص335.
[28] عثمان عبد اللطيف جاسم و سعد محمود الكواز، **القياس الاقتصادي لأثر بعض مغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية لمدة1990-2019**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد18، العدد58، ، ص159.
[29] عقون أمال، **أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي، 2015-2016، ص15.

- النفقات العامة الاجتماعية وتتعلق بالأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في نفقات التعليم، الصحة، النقل والسكن.
- النفقات العامة الإدارية تتضمن النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل.
- النفقات العامة العسكرية وتتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات أخرى.

2.2- تقسيم النفقات حسب دوريتها وانتظامها: وتنقسم إلى نفقات عامة عادية وغير عادية وهي:

تتمثل النفقات العامة العادية في النفقات التي تتحقق عادة ويتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، غالبا ما تكون سنوية، ويتم تمويلها من إيرادات الدولة العادية، أما النفقات العامة الغير العادية وهي النفقات التي يطلق عليها بالنفقات الغير جارية، والتي تتمثل في النفقات الاستثنائية والتي يتم تمويلها عادة على الايرادات الاستثنائية للدولة.

2.3- **تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:** يعتمد على مبدأ شمول الإنفاق فتنقسم إلى:

-نفقات محلية وهي التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة داخل حدود الدولة.

- نفقات قومية وهي التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها ويتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات الدولة.

2.4- تقسيم النفقات العامة لأثاره في الإنتاج القومي: تؤثر النفقات على الدخل القومي وتنقسم إلى:

- النفقات العامة الحقيقية وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل تتمثل في السلع والخدمات.

- النفقات التحويلية وهي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، ولا تنفعل بصورة مباشرة سوى أنها تحول القدرة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات.

3- أسباب تزايد النفقات العامة:

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة، وتنقسم إلى:[30]

- تدهور قيمة النقود؛
- اختلاف الفن المالي؛
- التوسع الاقليمي وزيادة النمو السكاني.

أما الزيادة الحقيقة هي زيادة المنفعة الحقيقة المترتبة عن هذه النفقات، وترجع إلى أسباب عديدة وهي كما يلي:[31]

- الأسباب الإيديولوجية، والمرتبطة بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة.
- الأسباب الاقتصادية ممثلة في زيادة الدخل القومي، الدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية للدولة؛
- الأسباب الاجتماعية ومنها تمركز السكان في المدن الذي ينتج عنه زيادة النفقات العامة لتلبية حاجياتهم وتوفير المرافق الضرورية، بالإضافة إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي؛
- الأسباب الإدارية حيث يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم متابعة تطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي إلى زيادة النفقات بشكل ملحوظ وعبئا إضافيا على موارد الدولة.
- أما الأسباب المالية تتمثل في سهولة الإقراض الذي يؤدي إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة، ووجود فائض في الايرادات غير المخصصة لقرض معين يدفع الحكومة لإنفاقه في أوجه الإنفاق غير الضرورية.

المطلب الثاني: سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: سعر الصرف

تعتبر العملة المحرك الأساسي لعملية التبادل التجاري على المستوى الداخلي والخارجي من خلال سعر الصرف، وذلك لاستعمال العملات الأجنبية عند القيام بالمبادلات التجارية الخارجية، حيث يحتاج كل بلد إلى عملة البلد الآخر لتسديد قيمة السلع المستورة، فإن سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي

[30] عقون أمال، مرجع سابق ذكره، ص19.
[31] عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار المعرفة للنشر، مصر، 1996، ص100.

تدخل في تفعيل هذا التبادل التجاري، لهذا تقوم الدولة بانتهاج السياسة التي تمكنها من تحقيق أهدافها من خلال إعادة النظر في تقييم عملتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذا الاختلال.

1-تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه:" أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، من خلال التكاليف والأسعار الدولية لتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها".[32]

ويعرف كذلك على أنه:" ثمن عملة دولة مقومة في شكل عملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين".[33]

مما سبق يمكن القول أن سعر الصرف هو" السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يؤدي إلى تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية أو تحويل عملة محلية إلى عملة أجنبية".[34]

2- أهمية سعر الصرف

تكمن أهمية الصرف من خلال مساهمته في تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي وذلك من خلال استقرار الأسعار المحلية وتوازن ميزان المدفوعات الذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية الدولية كما أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد. [35]

3- أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف العديد من الأنواع يمكن تلخيصها فيما يلي:[36]

---

[32] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في سبل علاجها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لننيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص4.

[33] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، 2004، ص44.

[34] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص57.

[35] دوحة سلمى، مرجع سابق ذكره، ص12-13.

[36] حسنة محرز وآخرون، **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية**، دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، الجزائر، ص6

3.1- سعر الصرف الاسمي: يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

3.2- سعر الصرف الحقيقي: يبين عدد الوحدات اللازمة من السلعة الأجنبية من أجل شراء وحدة واحدة من السلعة المحلية وبالتالي فهو يعكس القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

3.3- سعر الصرف الفعلي: يعبر عن متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، ومنه مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو ما يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

3.4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو عبارة عن متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد شركاءه التجاريين، وباعتباره متوسط أسعار فقط يكون متوازن.

3.5- سعر الصرف الحقيق التوازني: يعرف على أنه السعر النسبي للسلع القابلة للتداول التجاري مقابل السلع غير قابلة للتداول التجاري الذي يترتب عليه تحديد التوازن الداخلي والخارجي.

4- العوامل المؤثرة في سعر الصرف[37]

يعتبر سعر الصرف عنصر محوري في اقتصاد المالية الدولية وفي الاقتصاد ككل يعتبر العنصر القطب في الفكر المالي الحديث ولكن هناك بعض العوامل تؤثر به وهي كالتالي:

4.1- التغير في الميزان التجاري: أي وضع الصادرات والواردات من السلع والخدمات فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري فإن الطلب على العملة يرتفع، أي إذا كان حجم الصادرات أكبر من الواردات للبلد فإن سعر الصرف العملة يرتفع وذلك لزيادة الطلب عليها.

4.2- التغير في معدل الفائدة: يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النقدية ومن ثم ترتفع قيمتها والعكس صحيح.

[37] درقال يمينة، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، 11-12.

4.3- التدخلات الحكومية: تتدخل الحكومة عن طريق البنك المركزي بتدخله في السوق بيعا وشراء حسب ما يوافق السياسة المالية والاقتصادية.

4.4- التغيرات في معدل التضخم: إن ارتفاع معدل التضخم للبلد يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، أما في حالة الركود فيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في السوق.

5- مخاطر سعر الصرف[38]

5.1- المخاطر المالية: هي تلك المخاطر الناجمة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحا، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.

5.2- مخاطر التمويل: وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة، من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

5.3- مخاطر الائتمان: تنتج عن عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم البضائع المتعاقد عليها لمدة قصيرة.

5.4- مخاطر الأسعار: هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التبادل بالعملات الأجنبية وهي أسعار الفائدة على العملات و التغير المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات الاقتصادية المعبرة عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وكفاءة أدائه، ويعد الهدف المنشود لأية سياسة اقتصادية لتأثيره المباشر في القطاعات الاقتصادية، فهو يبين في أي اتجاه يسير الاقتصاد وتساعد البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي على إمكانية صنع القرارات الاقتصادية

[38] دوحة سلمى، مرجع سابق ذكره، ص50.

الرشيدة، ويعبر عن مدى تحسن رفاهية الأفراد، ويكون الناتج المحلي الإجمالي في صدارة اهتمام الاقتصاديين لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية لمصلحة الدولة.

1- تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه:" إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة".[39]

ويعرف أيضا على أنه" عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادة، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم"[40].

ومنه يمكن القول أن إجمالي الناتج المحلي هو القيمة النقدية الإجمالية لكل ما ينتجه الأفراد والشركات في الدولة من سلع وخدمات داخل اقتصاد الدولة باستخدام عوامل الإنتاج المختلفة لسنة واحدة.[41]

2- أهمية الناتج المحلي الإجمالي[42]

يحتل الناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، والمتمثلة فيما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالبا سنة؛

- يلخص ما تحصلت عليه عناصر الانتاج من عوائد نتيجة مساهمته في الانتاج المحلي؛

-يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية؛

- يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسي والمستهدفة؛

- يستخدم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة؛

[39] IFM. « GROSS Domestic Product. An Economy's all », 2020 aviable at http://WWW. IFM.ORG/EXTANAL/ PUBS/ FT BASIES GDP.HTM.

[40] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص38.

[41] عثمان عبد اللطيف جاسم، سعد محمود الكواز، **القياس الاقتصادي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلى فى التجارة الخارجية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 18، العدد58، ص159.

[42] مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، **دراسة وصفية لمفهوم لناتج المحلي الإجمالي**، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016، ص6.

- يستخدم كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

3- أنواع الناتج المحلي الإجمالي[43]

من التعريفات السابقة للناتج المحلي الإجمالي يمكن القول أن هناك اختلافات في وجهة نظر الاقتصاديين، حيث تنقسم إلى:

3.1- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: هو اجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج المحلية خلال فترة زمنية معينة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار السائدة في السنة التي يتم حساب الناتج بها.

3.2- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج المحلية حيث يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات.

4- العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الاجمالي:[44]

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، ومن هذه العوامل:

-الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها؛

- الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات؛

- كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج لمحلي الإجمالي؛

- علاقة عناصر الانتاج والبيئة المحيطة ومدى تطبيق الدولة مبدأ تقسيم العمل في الانتاج والتقدم التكنولوجي.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، وذلك لعدم كفاية مصادر التمويل الداخلي من أجل إحداث التنمية الاقتصادية، والذي يساهم في معالجة العديد من

[43] مهند بن عبد الملك السلمان وأحمد بن بكر البكر، مرجع سابق ذكره، ص21.
[44] المرجع نفسه، ص29

المشكلات الاقتصادية، حيث أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجالا خصبا لدراسة العلاقات بين الدول المتقدمة من خلال تدفق هذا النوع من الاستثمارات، وسيتم التعرف أكثر حول هذا الموضوع فيما يلي:

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر وكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث الزاوية التي ينظر بها للاستثمار والغرض أو الهدف منه. وفيما يلي سيتم عرض بعض التعاريف التي قدمت من طرف بعض المؤسسات الدولية والاقتصاديين.

- تعريف صندوق النقد الدولي« FMI » : الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الذي يتم إجراءه للحصول على مصلحة دائمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك 10% من ملكية المشروع.[45]

- وعرف أيضا بأنه:" السماح للمستثمرين الأجانب مهما كانت صفاتهم لتملك أصول ثابتة ومعتبرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة".[46]

على ضوء التعريفات السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للاستثمار لأجنبي بأنه قيام المستثمر الأجنبي باستثمار وإدارة مشروع خارج الحدود الجغرافية لبلده، سواء كان تكوين شركة جديدة أو توسيع شركة قائمة مع إمكانية إدارته جزئيا أو كليا وذلك لخدمة أهدافه المتمثلة في تحقيق الربح.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يأخذ أشكالا عدة بالاعتماد على أهداف ونشاطات حكومة البلد المضيف، حيث يعتمد إلى حد كبير على أولويات البلد المضيف وقانون استثماره والحوافز التي وفرها وكذلك على مصالح المستثمر الأجنبي.

[45] ARTSTIDIS BITZENIS& ALL ,MERGERS AND ACQUISITION ASS THE PILLAV OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT , PALGRAVE MACMILLAN, NEW YORK, 2012, P27

[46] بوجمعة بلال، **استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد2، المركز الجامعي، تامنغست، 2012، ص401.

2.1- الاستثمار المشترك: وهي تلك الاستثمارات التي تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني العام أو الخاص حيث تتحدد نسبة المشاركة في رأس المال في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة. ويرى كلودي أن الاستثمار المشترك هو من المشاريع الذي يمتلكه أو يشارك فيها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث أن المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة الخبرة وبراءات الاختراع.[47]

2.2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعتبر هذا الشكل من الاستثمارات من أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، وتتمثل في قيام الشركات بإنشاء فروع بالدولة المضيفة سواء للإنتاج أو التسويق، غير أن الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا والسبب في ذلك الخوف من التبعية الاقتصادية، ومع ذلك نجد بعض الدول النامية تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.[48]

2.3- الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية من خلال إنشاء مناطق جذابة للاستثمار، حيث تستفيد الاستثمارات فيها بمجموعة الحوافز والمزايا وتعمل من خلال القوانين خاصة منظمة لها، حيث أنها لا تفرض أي نوع من الضرائب والرسوم على وارداتها ونفس الشيء بالنسبة للصادرات.[49]

2.4- مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، كما يقوم الطرف الأجنبي في معظم الأحيان بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة في مقابل عائد مادي يتفق عليه يشمل هذا الشكل عدة أنواع منها: عقود التراخيص، العمليات على تسليم المفتاح، عقود التصنيع وغيرها.[50]

---

[47] بيري نورة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، أم البواقي، 2009، ص16.

[48] مرابط محمد، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018-2019، ص15.

[49] شريط كمال، **تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الفترة2005-2010**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد06، مارس 2012، ص261.

[50] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص494-506.

3- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:[51]

- مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

- يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته العديد من تجارب الدول وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصدير قوي مما يزيد في جذب الاستثمارات؛

- الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة، حيث تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

المبحث الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية و المتغيرات الاقتصادية الكلية

تعد التجارة الخارجية المحرك الأساسي لاقتصاد الدول حيث تؤثر وتتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية سواء سلبا أو إيجابا، لأن أي تغير في الميزان التجاري سواء كان عجزا أو فائضا تعالجه الدولة من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية، كما أن الدول تنتهج العديد من السياسات الاقتصادية لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية خاصة المتعلقة بالإنتاج وكفاءته ونوعيته لتعزيز المنافسة العالمية، ويمكن عرض العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية من خلال ما يلي:

المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية

أولا: علاقة التضخم بالتجارة الخارجية

يعتبر التضخم من متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على التجارة الخارجية، حيث أن هناك شبه اتفاق في أراء الاقتصاديين حول موضوع التجارة الخارجية على أن العلاقة بين التضخم والتجارة الخارجية علاقة سلبية، حيث أن الآثار السلبية للتضخم وما يحدثه من عجز في ميزان المدفوعات، يمكن أن يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة)، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية والداخلية لكافة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي من خلال تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشاريع الدولية، بحيث يمكن أن تنتقل المظاهر التضخمية من دولة إلى أخرى عن طريق المبادلات الدولية، عندما ترتفع تكاليف الإنتاج الداخلي بارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.

ثانيا: علاقة الانفاق الحكومي بالتجارة الخارجية

يمكن أن تأخذ العلاقة بين التجارة الخارجية والانفاق العام اتجاهين، إما أن تؤثر النفقات العامة سلبا أو إيجابا فالتأثير السلبي يكون عندما تكون النفقات تهدر بشكل غير مخطط وبعيدا عن خدمة التنمية الاقتصادية وخاصة النفقات الاستهلاكية والتشغيلية التي تزيد من الطلب الاستهلاكي، وهذا يؤدي إلى حدوث خلل في الميزان التجاري لصالح الاستيرادات مسببا العجز فيه، أما الجانب الثاني فيمكن أن يكون الانفاق العام والتجارة الخارجية بينهما علاقة إيجابية إذ أن تأثير الانفاق على مشاريع البنى التحتية التي هي ركيزة أساسية للتجارة الخارجية وتؤثر إيجابا عليها، ويتعين على الحكومات الإنفاق العام لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والتدخل في

الحياة الاقتصادية، وبالرغم من أن هذه النفقات تسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي من خلال آلية المضاعف إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى عجز التجارة الخارجية إذا ما انفقت بالاتجاه الخطأ، ويعد عجز التجارة الخارجية مشكلة للدول النامية لأنه يسبب رفع أسعار الفائدة لجلب المدخرات الأجنبية إلى الدولة لتمويل العجز، ونتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ستنخفض الاستثمارات إلى جانب ذلك، فإن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤثر سلبيا على المكونات الأخرى للطلب الكلي ويعطل تخصيص الموارد، لذلك لابد على الدولة أن تتجه لإنتاج السلع المحلية.[52]

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية

يعتبر سعر الصرف العامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول، حيث يتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين، حيث يعكس لنا قوى الصرف الأجنبي ويساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب مرونة للطلب السعرية عليها، ففي حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك لعدة أسباب أهمها:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج وارتفاع الأسعار؛
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية حيث يؤدي إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛
- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية؛
- ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين ورغبات المستوردين الأجانب.

إن انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيضل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات سوف يتقلص ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الواردات من الخارج كما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع وتنخفض الأسعار بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الإنتاج نتيجة انخفاض تكلفة الواردات من المواد الخام.[53]

[52] عثمان عبد اللطيف جاسم وسعد مجمود الكواز، مرجع سابق ذكره، ص161.
[53] حسنة محرز وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص27-28.

المطلب الثالث: علاقة الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية

أولا: علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالتجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية تمثل عامل تمكين قوي للتنمية الاقتصادية، فكل الأبحاث المتخصصة تؤيد ذلك بأدلة على أن زيادة المشاركة في التجارة يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهو بحد ذاته شرط ضروري لتحقيق نتائج إنمائية أوسع، من خلال ربط الأسواق العالمية بالمنتجين والمستهلكين في الدول النامية وتوفر التجارة قناة أساسية لتدفق التمويل والتكنولوجيا والخدمات اللازمة لزيادة تحسين القدرة الإنتاجية.

إن تحقيق التقدم الاقتصادي في أي دولة لا يقتصر على رفع مستوى المعيشة سواء للفرد أو المجتمع فقط، إنما يعمل على زيادة اعتماد الدول على بعضها البعض وتوثيق التعاون المشترك من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية الدولية، ولهذا تعد التجارة الخارجية من أهم المؤشرات في عملية التنمية الاقتصادية، فمن خلال العجز في الميزان التجاري الذي يزيد من إمكانية الدولة بالمطالبة للحصول على سلع في مجال الاستثمار إذ يساعد الاستيراد على توفير سلع وخدمات وخبرة يستطيع من خلالها استغلال موارده لطبيعية ودعم توازن الميزان التجاري، أما الفائض في الميزان التجاري فهو وسيلة قوية تدفع الدولة لتحقيق نمو سريع من خلال المشاركة الفعالة للصادرات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.[54]

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتجارة الخارجية

إن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة مرتبطان وهما بذلك يؤثران على التنمية بشكل مشترك، إذ أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات والشركات الدولية لتأسيس إطار ذو نهج متسق لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، حيث أن الشركات عابرة القوميات يهمها إذا كان البلد ملائم لإشراكه في تقسيم العمل داخل الشركة، ومن جهة أخرى تسعى التجارة الخارجية للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي توفرها الشركات والمنظمات القومية.

[54] عثمان عبد اللطيف جاسم، مرجع سابق ذكره، ص 162

إن تشجيع الاستثمار الأجنبي يكون بديلا للاستيراد كليا من خلال الحوافز التعريفية مثلا، أو موجها كليا نحو التصدير، كما أن الجهود الرامية إلى تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، إنما تسعى لتوفير إطار يمكن الشركات عابرة القوميات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر.[55]

[55] هارون العشي، **دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد06، جوان 2014، ص37-38

خاتمة الفصل الأول

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول أن التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة، حيث تعرف بأنها أحد فروع الاقتصاد التي تختص بدراسة التعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في خروج ودخول المنتجات للاستفادة من فروق الأسعار، حيث تكمن أهميتها في أنها تقوم بزيادة الدخل القومي ونقل التكنولوجيا واعتبارها مؤشر أساسي للقدرة الإنتاجية للدول، غير أن الدولة تنتهج مجموعة من القواعد والاجراءات التنظيمية لعملية التصدير والاستيراد وذلك لحماية اقتصادها أو انعاش عملية التبادل، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات تتمثل في الوسائل السعرية كالرسوم الجمركية التي تؤثر على تيارات التبادل عن طريق أسعار الصادرات والواردات، والوسائل الكمية كنظام الحصص الذي يحدد حجم التبادل مع الخارج، أما الوسائل التنظيمية تتمثل في المعاهدات التجارية.

تحتاج الدولة في عمليات التصدير والاستيراد إلى عملة البلد الآخر من أجل إتمام معاملتها وذلك ما يعرف بسعر الصرف، وتساهم هذه العمليات في توفير ايرادات للدولة توزع على القطاعات الاقتصادية في شكل نفقات لتمويل عمليات الاستثمار، غير أنها تحتاج إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتشجيع الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي ومحاربة تضخم الأسعار مما يؤدي ذلك إلى دفع عجلة الاقتصاد وتطويره، حيث تعرف هذه المؤشرات بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تم دراستها ممثلة في سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي وغيرها، ويمكن استنتاج أن هناك علاقة بينها وبين التجارة الخارجية حيث تأثر بعضها بشكل إيجابي مما يشجع على عملية التبادل التجاري وانعاش الاقتصاد، في حين هناك متغيرات أخرى تؤثر سلبا إذ تساهم في كبح عمليات التصدير والاستيراد، حيث تم دراسة العلاقة بين التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق الحكومي والتجارة الخارجية.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة(2000-2021)

دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية

بعد أن تم دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية وسعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر من الجانب النظري في الفصل السابق، سيتم في هذا الفصل إعطاء صورة قياسية لواقع هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة2000إلى سنة 2021، وذلك بالاعتماد على ما تمليه نظرية الاقتصاد القياسي من معايير عندما يتعلق الأمر ببناء النماذج الاقتصادية، وحتى يكون النموذج مقبول من الناحية الاحصائية والاقتصادية والقياسية لابد من تتبع مراحل البحث وفق منهجية الاقتصاد القياسي، واستعمال الأساليب الاحصائية التي يمكن لها تجسيد علاقة أكثر من متغيرين ببعضهم بطريقة دقيقة ومنطقية، وهذا بهدف التحديد الدقيق لطبيعة العلاقة التي قد تربط التجارة الخارجية بالمتغيرات الاقتصادية المدروسة والتجارة الخارجية، وللإلمام أكثر بجوانب هذا الفصل سيتم تقسيمه إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة يبرز فيها أهم تطورات التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية المدروسة، أما المبحث الثاني فسيتضمن الدراسة التطبيقية وذلك عن طريق منهجية ARDL باستخدام برنامج EVIEWS9.

المبحث الأول: الدراسات السابقة والمتغيرات الوصفية لنموذج الدراسة

تعتبر الدراسة النظرية غير كافية لإثبات وجود علاقة ترابط بين التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية لذلك سيتم دراسة الموضوع من الجانب التطبيقي عن طريق استعمال الأساليب الإحصائية، وذلك لتحديد بدقة نوعية العلاقة ومدى ارتباط التجارة الخارجية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة.

المطلب الأول: تحليل الدراسات السابقة

في هذا المطلب سيتم التطرق للدراسات التي لها علاقة بموضوع أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية ومن ثم معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف بينهم ومحاولة التعريض على هذه الاختلافات.

أولا: الدراسة السابقة

الدراسة الأولى: عثمان عبد اللطيف جاسم و سعد محمود الكواز، **القياس الاقتصادي أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية للمدة(1990-2019)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، يهدف هذا البحث إلى التعرف على بعض المتغيرات الكلية وعلاقتها بالتجارة الخارجية السعودية للأجلين الطويل والقصير باستخدام الأساليب التحليلية والقياسية الحديثة وتقديرها للمدة(1990-2019)، وتوصل البحث في جانبه القياسي بعد دارسة سكون السلسلة الزمنية واستخدام طريقة منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة زمنيا، فقذ أثبت البحث وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأظهرت نتائج العلاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، وأوصى البحث بالاهتمام بالتجارة الخارجية وأدواتها التي تحتاجها التنمية وخاصة في الدل النفطية كون السعودية بلد نفطي وذلك من خلال الاستفادة من عوائد النفط في تكوين هيكل للصادرات لها، وبما أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغير التجارة الخارجية والمتغيرات الكلية قيد البحث لابد من التركيز على الإنفاق العام والتأكيد على الانفاق الاستثماري من خلال الاستفادة من الناتج المحلي الإجمالي كونه يرتبط بعلاقة طردية مع التجارة الخارجية.

الدراسة الثانية: خالد ارحيل شهاب وآخرون، **قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين للمدة** 2000-2019، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني العدد 2، 2021،

هدف البحث إلى دراسة أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الصين متمثلة بالاستثمار برأس المال المحلي والاستثمار الأجنبي، والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف بالدولار في التجارة الخارجية متمثلة بالصادرات والواردات(الصناعة والخدمات) للمدة منذ عام 2000-2019، من خلال اعتماد التحليل القياسي حيث تم تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لدور بعض متغيرات الاقتصاد في نمو التجارة الخارجية في الصين للمدة أعلاه، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك دور معنوي ودال لمتغيري الاستثمار برأس المال المحلي والاستثمار الأجنبي في تطور حركة التجارة الخارجية؛
- لا يوجد دور معنوي ودال لمتغير سعر الصرف ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي في تطور التجارة الخارجي.
- هناك دور معنوي ودال لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في تطور حركة التجارة الخارجية في الصين في حال تم اعتماده بشكل مستقل عن المتغيرات المقترحة في البحث، وأن أثره واضح في الواردات ومن ثم في الصادرات.
- هناك تصاعد في الاستثمار برأس المال المحلي وبحركة التجارة الخارجية في الصين وكذلك في الناتج المحلي الإجمالي.
- هناك استقرار نسبي في الاستثمار الأجنبي؛
- هناك هبوط في معدل النمو الاقتصادي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة2000-2019.

وقد قدم البحث عدة مقترحات منها أهمية دراسة تأثير التجارة الخارجية من صادرات وواردات بحسب القطاعات ودولا التجارة الخارجية في الصين وفي اقتصاديات بلدان العالم لاسيما الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

الدراسة الثالثة: منعم أحمد خضير وعبد الله محمد عبد الله، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة(2001-2016) جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 3، العدد 43، 2018، يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية وتوصلت الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي إلى أن سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي يؤثران معنويا على قيمة التجارة الخارجية، ويرتبط الانفاق العام بعلاقة عكسية مع التجارة الخارجية. وأوصى البحث بضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع مصادر الإنتاج والتصدير في

العراق، واتباع سياسة حماية الإنتاج الوطني من خلال فرض الضرائب الجمركية على السلع الواردة ودعم الإنتاج المحلي واعتماد سياسة سعر الصرف تساهم في زيادة التجارة الخارجية وإصلاح النظام المصرفي في العراق وتوجيه الانفاق العام نحو الانفاق الاستثماري وتقليل النفقات غير الضرورية وخفض الانفاق الجاري وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة والزراعة والخدمات.

الدراسة الرابعة: عثمان عبد اللطيف جاسم، سعد محمود الكواز، قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في التجارة الخارجية لإيران للمدة(1990–2019) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد58، 2022،يهدف البحث إلى بيان تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية لإيران في الأجل الطويل والقصير من خلال استخدام أساليب القياس الاقتصادي الحديثة وتقدير العلاقة خلال مدة البحث(1990–2019)، وبعد دراسة سكون السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات المستخدمة عن طريق استخدام طريقة منهجية التكامل المشترك والاعتماد على نموذج الانحدار ذو الفجوات المتباطئة زمنيا، فقد توصل البحث إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ووجود علاقة طويلة الأجل فمن خلال النتائج التي ظهرت تبين أن الاشارة سالبة بين التجارة الخارجية ومتغير الانفاق العام لكنها ليست معنوية مع وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية وهي معنوية، مع وجود علاقة طردية أيضا بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية، وأوصى البحث بالاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع المصادر الإنتاجية والتصديرية وتشجيع سياسة الحماية للإنتاج المحلي من خلال فرض ضرائب جمركية على السلع المستوردة ودعم قطاعات الإنتاج المحلي واعتماد سياسة سعر الصرف تساعد في زيادة التجارة الخارجية وضرورة إصلاح النظام المصرفي وتوجيه الإنفاق العام نحو الإنفاق الاستثماري وتخفيض النفقات غير الضرورية وخفض الإنفاق الجاري وزيادة الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية كافة ومنها القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات.

الدراسة الخامسة: بن رحمة محمد الهادي سنوسي سماعين، أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائر نموذجا دراسة قياسية خلال الفترة(2000–2016)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2019–2020، يعالج موضوع هذه الدراسة اشكالية العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأثرها على التجارة الخارجية الجزائرية، وذلك

من خلال صياغة نموذج قياسي يمكن لها تجسيد الأثر الكمي لتقلبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000إلى 2016، وتبين النتائج المستخلصة لهذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات.

بحيث ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعتها المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها قياسيا بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، كما يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهذا يفضي إلى اختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول على السلع الاستهلاكية التي لا يتوفر بديل محلي لها، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول.

الدراسة السابعة: مرابط محمد، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة لخارجية–دراسة مقارنة بين بعض الدول–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018-2019، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية(الصادرات والواردات) في بعض الدول العربية من بينها الجزائر باستخدام نموذج الجاذبية المعدل، وقد تبين من خلال نتائج تقدير نموذج الصادرات إلى وجود علاقة تكاملية (طردية ذو دلالة احصائية) بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجزائر بشقيها الصادرات والواردات.

وأوصى البحث بتطوير القطاع القانوني والمؤسساتي المتعلق بالاستثمار الأجنبي وسد الثغرات التشريعية وتدعيم التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار، الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، تطوير القطاع المالي والمصرفي من خلال إعادة هيكلته على أسس اقتصادية، وخروج البنوك الجزائرية من الأعمال البنكية التقليدية وضرورة الاهتمام بالخدمات اللازمة والمكملة للتجارة الخارجية كالمواصلات والاتصالات والخدمات المالية.

ثانيا: مقارنة الدراسات السابقة

أوجه التشابه

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في دراسة الإطار النظري للتجارة الخارجية المتمثل في أهميتها، أسباب قيامها والعوامل المؤثرة عليها، وتشابهت مع جل الدراسات السابقة في المؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم أثر هذه المتغيرات على التجارة الخارجية، حيث استخدمت بعض الدراسات أحد أو جميع المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة، وتشابهت مع دراسة (بن رحمة محمد الهادي وسنوسي سماعين، سنة2019) في أنها درست أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر وهو أحد المتغيرات المدروسة في الدراسة الحالية، بالإضافة لذلك فإن أغلب الدراسات استخدمت نفس الأدوات الاحصائية المطبقة ممثلة في نموذج ARDL.

أوجه الاختلاف

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها دراسة حالة الجزائر، حيث استخدمت خمس متغيرات للاقتصاد الكلي ممثلة في سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق الحكومي في حين أن الدراسات السابقة استعملت ثلاث أو أربع مؤشرا فقط، بالإضافة لأن أغلب الدراسات اختلفت من حيث الفترات الزمنية المدروسة، أما الدراسات التي تمت في الجزائر فقامت بدراسة تأثير كل متغير وعلاقته بالتجارة الخارجية وشملت كل من دراسة مرابط محمد، بن رحمة محمد الهادي وسنوسي سماعين.

المطلب الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

بعد التطرق إلى الجانب النظري الذي تم توضيح فيه مفاهيم شاملة حول التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية بما فيها التضخم، سعر الصرف وغيرها، سيتم الآن تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات والتجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري وذلك بالاعتماد على مجموعة احصائيات مجمعة من موقع البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات حيث:

- TRADE: إجمالي التجارة الخارجية مقدرة بالأسعار الجارية للعملة المحلية؛
- EXPORT : قيمة الصادرات مقدرة بالأسعار الجارية للعملة المحلية؛
- IMPORT : قيمة الواردات مقدرة بالأسعار الجارية للعملة المحلية؛

- INF: قيمة التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون %سنويا؛
- PIB: الناتج المحلي الإجمالي معبر عنه بمليون دينار جزائري؛
- EXPEND: الإنفاق الحكومي معبر عنه بمليون دينار جزائري؛
- TCH: سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

الجدول رقم(01): تطور التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة.

PIB	INF	FDI	Tch	EXPEND	الواردات	الصادرات	التجارة	
4123514	0,33	0,511221	75,26	1178122	8,57E+11	1,73E+12	2,41E+12	**2000**
4227113	4,22	2,033266	77,22	1321028	9,31E+11	1,55E+12	2,48E+12	**2001**
4522773	1,41	1,876239	79,68	1550646	1,16E+12	1,61E+12	2,76E+12	**2002**
5252321	4,26	0,939901	77,39	1639265	1,25E+12	2,01E+12	3,26E+12	**2003**
6149117	3,96	1,036824	72,06	1888930	1,58E+12	2,46E+12	4,04E+12	**2004**
7561984	1,38	1,120174	73,28	2052037	1,82E+12	3,57E+12	5,39E+12	**2005**
8501636	2,31	1,573137	72,65	2453014	1,86E+12	4,15E+12	6,01E+12	**2006**
9352886	3,67	1,249647	69,29	3108669	2,33E+12	4,40E+12	6,73E+12	**2007**
11043704	4,85	1,543039	64,58	419053	3,17E+12	5,30E+12	8,47E+12	**2008**
9968025	5,73	2,001975	72,65	4246334	3,58E+12	3,53E+12	7,11E+12	**2009**
11991564	3,91	1,426964	74,39	4466940	3,77E+12	4,61E+12	8,38E+12	**2010**
14588970	4,52	1,285535	72,94	5853569	4,18E+12	5,66E+12	9,84E+12	**2011**
16209598	8,89	0,717693	77,54	7058173	4,62E+12	5,98E+12	1,06E+13	**2012**
16647919	3,25	0,806601	79,37	6024131	5,06E+12	5,53E+12	1,06E+13	**2013**
17228598	2,916	0,702589	80,58	6995769	5,50E+12	5,25E+12	1,08E+13	**2014**
16712675	4,78	-0,32401208	100,69	7656331	6,10E+12	3,87E+12	9,98E+12	**2015**
17514635	6,39	1,023696	109,44	7297494	6,14E+12	3,66E+12	9,80E+12	**2016**
18876176	5,59	0,72326	110,97	7282630	6,17E+12	4,27E+12	1,04E+13	**2017**
20393524	4,26	0,838207	116,59	7732070	6,57E+12	5,27E+12	1,18E+13	**2018**
20501058	1,95	0,804111	119,35	7741345	5,97E+12	4,66E+12	1,06E+13	**2019**
18383800	2,41	0,776992	135,064	6902887	5,12E+12	3,31E+12	8,43E+12	**2020**
22688542	7,22		126,78		5,72E+12	5,68E+12	1,14E+13	**2021**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، أطلع عليه بتاريخ 20-01-2023على الموقع http : // www.banquemondiale.org /

يمثل الجدول أعلاه تطورات كل من الصادرات والواردات والمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة(2000-2021)حيث لوحظ ما يلي:

- أن قيمة الصادرات شهدت تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة2000 إلى 2021، حيث شهدت تراجع في بداية الفترة لغاية سنة 2002 ثم اتجهت نحو الارتفاع لغاية سنة2008، وسجلت هذه الأخيرة أدنى قيمة 155 مليار دينار سنة2001 وأعلى قيمة 580 مليار دينار سنة2016.

- منحنى الواردات شهد نموا متواصلا في الفترة الممتدة من سنة2000إلى سنة2021 وكان هذا النمو كبيرا حيث انطلق من 857 مليار دينار سنة 2000إلى 6570 مليار دينار سنة 2018 ثم شهد المنحنى تراجع سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية العالمية و الظروف الاقتصادية آنذاك.

ومنه يمكن القول أن منحنى التجارة الخارجية(الصادرات +الواردات) هو الآخر شهد تذبذبات وعدم استقرار خلال الفترة المدروسة غير أن الواردات كان له أثر كبير على المنحنى وذلك ما هو موضح في الشكل الموالي

- من خلال الجدول نلاحظ تزايد قيمة الانفاق الحكومي خلال الفترة الممتدة من 2000إلى 2007، ثم شهد المنحنى تراجع سنة 2008 بشكل واضح، وسجل أدنى قيمة خلال فترة الدراسة والمقدرة ب400 ألف دينار ليشهد بعد ذلك سلسلة من الاضطرابات، غير أن المنحنى في تزايد مستمر وسجل أعلى قيمة 70 مليون دينار سنة2019.

- تغيرات معدل التضخم خلال الفترة الممتدة من سنة2000إلى سنة2021، إذ عرف هذا الأخير عدم استقرار واضح خلال هذه الفترة، وسجل هذا الأخير أعلى معدل له بقيمة 8,9 سنة 2012 باعتبارها بداية فترة الانتعاش الاقتصادي، وفسر اتراجع هذا المعدل خلال الفترة الممتدة من سنة2016 إلى سنة 2019 لعدة أسباب أهمها الأزمة الصحية.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر(الصادرة) أحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على التجارة الخارجية، غير أنه يحتل نسبة قليلة، وسجلت أعلى قيمة له سنة2001 بمعدل 2.03% من إجمالي الناتج المحلي، ثم تراجعت القيمة مع مرور السنوات وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المتحكمة في ذلك ليرتفع مرة أخرى سنة 2010 وتتراجع النسبة مرة أخرى ومن الملاحظ أن القيمة في تراجع مستمر.

– تعبر تغيرات قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2021) بوحدة مليون دينار، ونلاحظ من الجدول أن قيمة الناتج المحلي في تزايد مستمر خلال هذه الفترة وذلك راجع لعدة أسباب اقتصادية أهمها السياسات المشجعة لتنويع الانتاج وغيرها، حيث سجل هذا الأخير أعلى قيمة سنة 2021 ولا يزال في زيادة مستمرة.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول أعلاه في المنحنيات البيانية الموالية حيث:

الشكل رقم(01): يمثل منحنى تطورات التجارة الخارجية والانفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم وسعر الصرف خلال الفترة الممتدة(2000–2021).

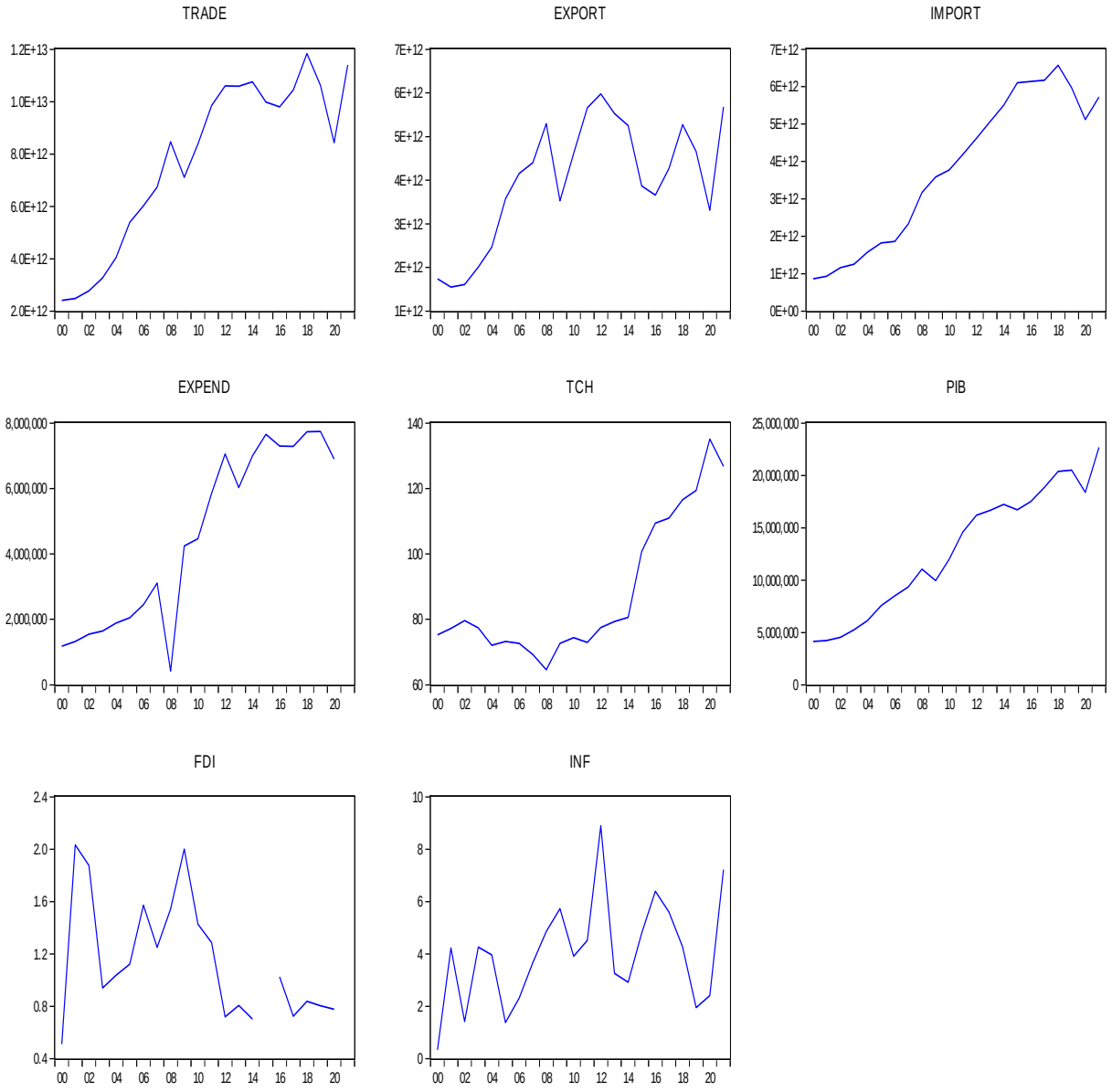

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS9)

المبحث الثاني:

سيتم في هذا المبحث اختبار وتحليل النتائج القياسية للنموذج الذي يمثل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية في الجزائر.

بداية سيتم التطرق لدراسة الاستقرارية والجذر الوحدوي ثم تقدير معادلات النموذج، تحديد نوع العلاقة في الأجل القصير، اختبار الحدود ونتائج العلاقة في الأجل الطويل بالإضافة لمعامل تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة لوحظ أن أغلب الدراسات السابقة تطرقت لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات المبطئةARDLوذلك لأنه يبين نوع العلاقة بين المتغيرات (علاقة طويلة أو قصيرة الأجل) بالإضافة إلى تحديد معنوية العلاقة ومدى تأثر المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة وذلك بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول لذلك سيتم اعتماد نفس النموذج للتحقق من مدى ارتباط المتغيرات الاقتصادية الكلية بالتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(2000-2021).

أولا: متغيرات الدراسة

وهي المتغيرات المراد تفسير سلوكها وحسب الموضوع المراد دراسته، حيث نعتبر التجارة الخارجية متغيرا تابعا والمتغيرات الاقتصادية الكلية ممثلة في سعر الصرف، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق الحكومي متغيرات مستقلة:

1- المتغيرات المستقلة:

1.1-**التضخم(inf)**: تم استخدام الاسعار التي يدفعها المستهلكون(% سنويا) لقياس أثر تغيره على التجارة الخارجية، حيث يعرف على أنه:" كمية كبيرة من النقود مقابل كمية قليلة من السلع والخدمات والأصول يترتب عليها ارتفاع مستمر وملحوظ للمستوى العام للأسعار، وتدهور في القوة الشرائية للوحدة

النقدية، ينتج عنه زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الكلي"، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة لسعر الصرف من موقع البنك الدولي.

1.2- سعر الصرف(tch): تم استخدام سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لقياس أثر تغيره على التجارة الخارجية، حيث يعرف على أنه سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدت من العملة المحلية، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة لسعر الصرف من موقع البنك الدولي؛

1.3- **الناتج المحلي الإجمالي(pib)**: هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي، والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة، كما يعبر عنه مليون دينار جزائري، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة للناتج المحلي الإجمالي من موقع البنك الدولي؛

1.4- **الانفاق العام(expend)**: ممثل بإجمالي الانفاق الجزائري في الجزائر من سنة2000إلى 2021 المعبر عنه بالدينار الجزائري، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات.

2- المتغير التابع:

2.1-التجارة الخارجية(Trade): ممثلا بإجمالي الصادرات والواردات في الجزائر المعبر عنه بالدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000و2021، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة للتجارة الخارجية من موقع البنك الدولي.

ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

بعد حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي افترض أنها تؤثر في المتغيرات التابعة من خلال الدراسة النظرية ومن خلال الدراسات السابقة سيتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، وتعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلب من تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمله النموذج، وبما أن المتغيرات غير متجانسة في القيم سيتوجب في هذه الحالة تحويل قيم مشاهدات المتغيرات الداخلة في النموذج إلى قيم لوغاريتمية.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبارات النموذج

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

من أجل معرفة استقرار السلاسل الزمنية من عدمه، سوف نلجأ إلى اختبار جذر الوحدة، حيث يسمح هذا الاختبار بالتعرف عل درجة تكامل السلاسل لزمنية للمتغيرات الاقتصادية مح الدراسة وتحديد رتبة تكاملها.

في مرحلة النمذجة واختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية تم العمل على السلاسل المحولة(بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري) عليها. الجدول 02 يوضح نتائج اختبار الاستقرارية بالاعتماد على اختبار فيشر

الجدول رقم(2): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

	عند المستوى			عند الفرق الأول		
السلسلة	NONE	Constant	Constant and trend	None	Constant	Constant and trend
Lntrade	0.9940	0.0256	0.8779	0.0045	0.0102	0.0075
Lnexpend	0.8900	0.2149	0.0157	0.0000	0.0000	0.0001
Lntch	0.9697	0.9719	0.8287	0.0011	0.0087	0.0134
Lnpib	0.9998	0.4639	0.8870	0.0210	0.0065	0.0077
Lnfdi	0.0052	0.0465	0.0056	0.0000	0.0001	0.0009
Lninf	0.8290	0.2655	0.1983	0.0002	0.0035	0.0058

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS9)

بالنسبة للسلاسل الزمنية lntrade, lnexport, limport, lnexpend, lntch, lnnpib, lnfdi, lninf من خلال نتائج اختبارات الاستقرارية، نلاحظ أنها غير مستقرة عند المستوى نظرا لكون قيمة الاحتمال أكبر من 5%(وهذا بالنسبة لنموذج فيشر)، كما لوحظ أن كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، حيث أن كل القيم الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 0,05 بل وأقل تماما من مستوى المعنوية 0,01 في جل السلاسل الزمنية محل الدراسة، بعد إثبات أن كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، إذا هناك إمكانية للتكامل المشترك ووجود علاقة في الأجل الطويل.

في هذه الدراسة سنعتبر حجم التجارة الخارجية كمتغير تابع وكل من حجم التجارة الخارجية كمتغير تابع وكل من الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمال، معدل التضخم وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وكذا رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة

الجدول(03): نتائج العلاقة بين التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNTRADE(-1)	1.061384	0.092076	11.52732	0.0014
LNEXPEND	-0.000239	7.26E-05	-3.294277	0.0459
LNTCH	0.006226	0.001512	4.116934	0.0260
LNTCH (-1)	-0.006996	0.001317	-5.311664	0.0130
LNPIB	0.011695	0.002716	4.305817	0.0231
LNPIB (-1)	-0.013203	0.003359	-3.930843	0.0293
LNFDI	-0.000583	0.000194	-3.002176	0.0576
LNFDI (-1)	-0.000970	0.000151	-6.416253	0.0077
LNINF	**-0.000309**	8.72E-05	-3.546536	0.0382
LNINF (-1)	-0.000294	0.000102	-2.884935	0.0633
C	-0.137247	0.223146	-0.615054	0.5820

R-squared	0.999992	Mean dependent var	3.386448
Adjusted R-squared	0.999956	S.D. dependent var	0.017082
S.E. of regression	0.000114	Akaike info criterion	-15.45456
Sum squared resid	3.86E-08	Schwarz criterion	-14.71258
Log likelihood	154.0910	Hannan-Quinn criter.	-15.35225
F-statistic	27501.73	Durbin-Watson stat	2.941372
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS9)

من خلال نتائج الجدول يستنتج مايلي:

– هناك علاقة في الأجل القصير بين القيم السابقة(مؤخرة بدرجة واحدة) لحجم التجارة الخارجية على القيم الحالية، رغم أن قيمة المعلمة موجبة إلا أنها احصائيا معنوية(حيث قيمة المعلمة أقل من 0,05).

– هناك أثر سلبي معنوي للإنفاق العام للسنة الحالية على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

–هناك أثر ايجابي معنوي لسعر الصرف للسنة الحالية على حجم التجارة في السنة الحالية حيث أن كل زيادة 1% في سعر الصرف سيؤثر نسبة6.22% على حجم التجارة الخارجية للسنة الحالية، أما سعر الصرف للسنة الماضية فله أثر سلبي معنوي على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

– الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية له أثر سلبي معنوي على التجارة الخارجية للسنة الحالية، أما الناتج المحلي للسنة الماضية له أثر سلبي معنوي على حجم التجارة الخارجية لأن قيمة احتمالية المعلمة(0.0231) وله أثر كبير مقارنة بباقي المتغيرات حيث أن كل زيادة ب1% سيؤدي إلى زيادة بنسبة18,81 % .

– بالنسبة لمعدل التضخم للسنة الحالية له أثر سلبي غير معنوي، وقد أثر أيضا على معنوية المتغيرات وكذا نتائج العلاقة في الأجل الطويل.

أما نتائج الاختبار الخاصة بالقوة التفسيرية للنموذج والتي يعبر عنها معامل التحديد R^2فقد بينت أن المتغيرات المستقلة قد فسرت99% من التغير الذي حصل على المتغير التابع وأن هناك1% تعود إلى عوامل خارج النموذج يمكنها أن تؤثر في المتغير التابع أما اختبار(F) والذي يعنى بالمعنوية الكلية للنموذج فمن الناحية الاحصائية قد بلغت نسبة احتمالية(PROB=0.0000) وهذا يوضح جودة النموذج عند مستوى المعنوية.

الجدول(04): اختبار الحدود

ARDL Bounds Test

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.831747	7
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.03	3.13
5%	2.32	3.5
2.5%	2.6	3.84
1%	2.96	4.26

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS9)

من خلال نتائج اختبار الحدود نلاحظ أن قيمة احصائية اختبار فيشر(6.831747) كانت أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية0,1 (أي أكبر من 2.03) وهي أكبر من كل الحدود عند مستوى المعنوية 0,05، 0,25 و0,01، ومنه نقول أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة خلال الفترة(2000-2021)، ومنه يمكن تقدير العلاقة في الأجل الطويل والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول(05): تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والتجارة الخارجية في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.846354	2.509188	-2.728514	0.0212
LEXPEND (-1)	0.005144	0.001242	4.141923	0.0020
LTCH (-1)	-0.000780	0.012245	-0.063718	0.9505
LNPIB (-1)	-0.045289	0.019549	-2.316732	0.0430
LNFDI (-1)	-0.004014	0.002299	-1.746167	0.1114
LNINF (-1)	0.001822	0.001209	1.506268	0.1629
LTRADE (-1)	2.767642	1.048565	2.639457	0.0248

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS9)

من خلال نتائج التقدير للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة وحجم التجارة الخارجية وجد:

- هناك علاقة في الأجل الطويل بين القيم السابقة(مؤخرة بدرجة واحدة) لحجم التجارة الخارجية على القيم الحالية، رغم أن قيمة المعلمة موجبة إلا أنها احصائيا معنوية(حيث قيمة المعلمة أقل من 0,05).

- هناك أثر ايجابي معنوي للإنفاق العام للسنة الحالية على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

-هناك أثر ايجابي معنوي للتضخم للسنة الماضية على حجم التجارة في السنة الحالية حيث أن كل زيادة 1% في التضخم سيؤثر نسبة1.8% على حجم التجارة الخارجية للسنة الحالية، أما سعر الصرف للسنة الماضية فله أثر سلبي معنوي على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

- هناك علاقة سلبية بين باقي المتغيرات الاقتصادية المدروسة على التجارة الخارجية وذلك في الأجل الطويل.

رابعا: اختبار استقرار النموذج المقدر

بالاعتماد على اختبار RAMSY RESET TESTلاستقرار النموذج المقدر في الشكل أدناه نلاحظ أن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة، كذلك هناك إمكانية للعودة إلى نقطة التوان في لأجل الطويل

إذا ما حدثت صدمة في المتغيرات المفسرة للنموذج، وهذا موضح من خلال قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) في الجدول الموالي، حيث كانت قيمته سالبة ومحورة في المجال[0.1]، وهي معنوية إحصائيا حيث أن قيمة احتمالية المعلمة أقل تماما من 0.05.

الجدول(06): نتائج استقرار النموذج المقدر

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXPORT)	0.019777	0.002545	7.771226	0.0000
D(LNIMPORT)	0.013947	0.002399	5.813849	0.0002
D(LNEXPEND)	-0.000215	0.000357	-0.602290	0.5604
D(LNTCH)	0.003802	0.003523	1.078996	0.3059
D(LNPIB)	-0.000695	0.005868	-0.118370	0.9081
D(LNFDI)	0.000215	0.000856	0.250972	0.8069
D(LNINF)	0.000111	0.000394	0.282439	0.7834
CointEq(-1)	-0.958551	0.062872	-15.246153	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS9)

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية يمكن القول أن الاقتصاد القياسي من بين أهم النظريات الاقتصادية التي تمكن من صياغة النماذج الاقتصادية وتقديرها وفقا لطريقة الانحدار الذاتي للفجوات المبطئة، حيث يسمح منج القياس الاقتصادي من اختبار هذه النماذج احصائيا واقتصاديا للحصول على النموذج الأمثل باستعمال برنامج EVIEWS.

ومن خلال دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية التي من خلالها تمت دراسة العلاقة بين جميع المتغيرات تم التوصل إلى:

- هناك علاقة في الأجل القصير بين القيم السابقة(مؤخرة بدرجة واحدة) لحجم التجارة الخارجية على القيم الحالية، رغم أن قيمة المعلمة موجبة إلا أنها احصائيا معنوية(حيث قيمة المعلمة أقل من 0,05).

- هناك أثر سلبي معنوي للإنفاق العام للسنة الحالية على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

-هناك أثر ايجابي معنوي لسعر الصرف للسنة الحالية على حجم التجارة في السنة الحالية حيث أن كل زيادة 1% في سعر الصرف سيؤثر نسبة6.22% على حجم التجارة الخارجية للسنة الحالية، أما سعر الصرف للسنة الماضية فله أثر سلبي معنوي على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

- هناك علاقة في الأجل القصير بين القيم السابقة(مؤخرة بدرجة واحدة) لحجم التجارة الخارجية على القيم الحالية، رغم أن قيمة المعلمة موجبة إلا أنها احصائيا معنوية(حيث قيمة المعلمة أقل من 0,05).

- هناك أثر سلبي معنوي للإنفاق العام للسنة الحالية على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

-هناك أثر ايجابي معنوي لسعر الصرف للسنة الحالية على حجم التجارة في السنة الحالية حيث أن كل زيادة 1% في سعر الصرف سيؤثر نسبة6.22% على حجم التجارة الخارجية للسنة الحالية، أما سعر الصرف للسنة الماضية فله أثر سلبي معنوي على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

خاتمة عامة

تعد التجارة الخارجية إحدى القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي والتي توضع في الاعتبار عند وضع وتنفيذ برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، كما تعكس تطور الصادرات والواردات مع العالم الخارجي وتؤثر في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وتؤدي إلى انتعاش أو انكماش الاقتصاد المحلي، كما أنها تعكس وضعية الاقتصاد داخليا، غير أنها تتأثر بجملة من المتغيرات الاقتصادية التي تعد أحد أهم الوسائل التي يتم من خلالها قياس كفاءة أداء الاقتصاد حيث لا يمكن حصرها في مجموعة معينة وتبرز أهمها في التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق الحكومي

تمثلت الدراسة خلال هذا البحث في التعرف على قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التجارة الخارجية، وذلك بهدف الإجابة على المشكلة المطروحة سابقا والمتمثلة في مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة على التجارة الخارجية؟ وما نوع العلاقة التي تربط هذه المتغيرات بالتجارة الخارجية؟.

من خلال محاولة قياس والتحقق من الروابط بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية في الفترة 2000-2021، ولتحقيق ذلك تم تطبيق أحد المناهج القياسية الحديثة، حيث استخدم نموذج الفجوات الزمنية المبطئة وذلك من خلال اختبار استقرار السلاسل الزمنية ومتغيرات الدراسة ودرجة التكامل، وتقدير النموذج، واختبار معامل تصحيح الخطأ للنموذج، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة في الأجل القصير بين القيم السابقة(مؤخرة بدرجة واحدة) لحجم التجارة الخارجية على القيم الحالية، رغم أن قيمة المعلمة موجبة إلا أنها احصائيا معنوية(حيث قيمة المعلمة أقل من 0,05).

- هناك أثر سلبي معنوي للإنفاق العام للسنة الحالية على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

-هناك أثر ايجابي معنوي لسعر الصرف للسنة الحالية على حجم التجارة في السنة الحالية حيث أن كل زيادة 1% في سعر الصرف سيؤثر نسبة6.22% على حجم التجارة الخارجية للسنة الحالية، أما سعر الصرف للسنة الماضية فله أثر سلبي معنوي على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

- هناك علاقة في الأجل القصير بين القيم السابقة(مؤخرة بدرجة واحدة) لحجم التجارة الخارجية على القيم الحالية، رغم أن قيمة المعلمة موجبة إلا أنها احصائيا معنوية(حيث قيمة المعلمة أقل من 0,05).

– هناك أثر سلبي معنوي للإنفاق العام للسنة الحالية على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

–هناك أثر ايجابي معنوي لسعر الصرف للسنة الحالية على حجم التجارة في السنة الحالية حيث أن كل زيادة 1% في سعر الصرف سيؤثر نسبة6.22% على حجم التجارة الخارجية للسنة الحالية، أما سعر الصرف للسنة الماضية فله أثر سلبي معنوي على قيم التجارة الخارجية للسنة الحالية.

– الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية له أثر سلبي معنوي أما الناتج المحلي للسنة الماضية له أثر سلبي معنوي على حجم التجارة الخارجية لأن قيمة احتمالية المعلمة(0.0231) وله أثر كبير مقارنة بباقي المتغيرات حيث أن كل زيادة ب1% سيؤدي إلى زيادة بنسبة18,81% .

– بالنسبة لمعدل التضخم للسنة الحالية له أثر سلبي غير معنوي، وقد أثر أيضا على معنوية المتغيرات وكذا نتائج العلاقة في الأجل الطويل.

من خلال النتائج المتوصل إليها تم تقديم مجموعة من التوصيات كالآتي:

- تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، غير أن الاهتمام بها يبقى جد محدود في الجزائر، بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية وضعف الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والاعتماد على المحروقات فقط.
- ضرورة العمل على التنويع الاقتصادي لإيجاد مصادر بديلة عن النفط لتنويع موارد الدخل، وعدم الاعتماد على الجباية البترولية فقط.
- الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيدة.
- الرقابة على المستوى العام للأسعار خاصة للمنتجات الاستهلاكية.
- تشجيع القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصاديات النامية، وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء وضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني وتنويعه من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني وخلق جهاز انتاجي قوي بإمكانه تلبية الطلب المتزايد.

أولا: المراجع باللغة العربية

1- قائمة الكتب

1. إيمان محب زكي، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2009.
2. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
3. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة النشر، مصر، 2004..
4. سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
5. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة01 2008.
6. عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.
7. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة للنشر، مصر، 1996.
8. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، المجلد2، القاهرة، 2002.
9. عبد الرحمن يسرى أحمد والسيد محمد أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، مصر.
10. عبد الرحيم فؤاد الفارس وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2015.
11. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
12. فليح حسن خلف، المدخل إلى الاقتصاد، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،2015.
13. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة.
14. محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة2،الاردن، 2013.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية

1. بيري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، أم البواقي، 2009.
2. حسنة محرز وآخرون، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، الجزائر.
3. درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

4. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في سبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لننيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

5. زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر1980-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014-2015.

6. سارة بوراس، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015.

7. سوسن عويسي ويمونة ريان صديقي، واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2020-2021.

8. الشرع نورة، سياسات اصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التجارة الدولية، غرداية، الجزائر، 2010-2011.

9. طيفور شريفة، واقع التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018.

10. عقون أمال، أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي، 2015-2016.

11. قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند الحاج، البويرة، 2013-2014.

12. مرابط محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018-2019.

13. مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية لمفهوم لناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016.

3- الملتقيات والمجلات

1. أحمد خضير منعم، محمد عبد الله، أثر بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق (2001-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2018.

2. أحمد عبد الله ابراهيم، محمد شريف بشير، محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1977-2015، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد3، العدد2، السودان، 2017.

3. بن زيدان فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في لجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مجلة جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012.

4. بوجمعة بلال، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد2، المركز الجامعي، تامنغست، 2012.

5. شريط كمال، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الفترة2005-2010، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد06، مارس 2012.

6. شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة(2018-2020)، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، المجلد21، العدد1، جوان2020، ص86.

7. عثمان عبد اللطيف جاسم، سعد محمود الكواز، القياس الاقتصادي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 18، العدد58.

8. عثمان عبد اللطيف جاسم، سعد محمود الكواز، القياس الاقتصادي لأثر بعض مغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية لمدة1990-2019، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد18، العدد58، ، ص159

9. هارون العشي، دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد06، جوان 2014

ثانيا: المراجع الأجنبية:

[1] ARTSTIDIS BITZENIS& ALL ,MERGERS AND ACQUISITION ASS THE PILLAV OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT , PALGRAVE MACMILLAN, NEW YORK, 2012, P27

[1] IFM. « GROSS Domestic Product. An Economy's all », 2020 aviable at http://WWW. IFM.ORG/EXTANAL/ PUBS/ FT BASIES GDP.HTM.

الملحق رقم(01): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: LNSER01, LNSER02, LNSER03, LNSER04, LNSER05, LNSER06, LNSER07, LNSER08
Exogenous variables: Individual effects

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	28.3962	0.0283
ADF - Choi Z-stat	-1.80092	0.0359

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results UNTITLED

Series	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
LNSER01	0.0250	2	4	19
LNSER02	0.3824	0	4	21
LNSER03	0.0596	0	4	21
LNSER04	0.2149	0	4	20
LNSER05	0.9719	0	4	21
LNSER06	0.4639	0	4	21
LNSER07	0.0465	0	2	18
LNSER08	0.2655	4	4	17

المصدر: مخرجات برنامج eviews9.

الملحق رقم(02): اختبار العلاقة في الأجل القصير

Dependent Variable: LNSER01
Method: ARDL
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNSER01(-1)	1.061384	0.092076	11.52732	0.0014
LNSER02	0.013971	0.001156	12.08249	0.0012
LNSER02(-1)	-0.015151	0.001288	-11.76279	0.0013
LNSER03	0.012766	0.001036	12.32737	0.0011
LNSER03(-1)	-0.012928	0.001508	-8.573879	0.0033
LNSER04	-0.000239	7.26E-05	-3.294277	0.0459
LNSER05	0.006226	0.001512	4.116934	0.0260
LNSER05(-1)	-0.006996	0.001317	-5.311664	0.0130
LNSER06	0.011695	0.002716	4.305817	0.0231
LNSER06(-1)	-0.013203	0.003359	-3.930843	0.0293
LNSER07	-0.000583	0.000194	-3.002176	0.0576
LNSER07(-1)	-0.000970	0.000151	-6.416253	0.0077
LNSER08	-0.000309	8.72E-05	-3.546536	0.0382
LNSER08(-1)	-0.000294	0.000102	-2.884935	0.0633
C	-0.137247	0.223146	-0.615054	0.5820

R-squared	0.999992	Mean dependent var	3.386448
Adjusted R-squared	0.999956	S.D. dependent var	0.017082
S.E. of regression	0.000114	Akaike info criterion	-15.45456
Sum squared resid	3.86E-08	Schwarz criterion	-14.71258
Log likelihood	154.0910	Hannan-Quinn criter.	-15.35225
F-statistic	27501.73	Durbin-Watson stat	2.941372
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم(03): اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 01/01/02 Time: 10:23
Sample: 2001 2020
Included observations: 18
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.596066	7

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.03	3.13
5%	2.32	3.5
2.5%	2.6	3.84
1%	2.96	4.26

المصدر: مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم(04): اختبار العلاقة على المدي الطويل

Method: Least Squares
Date: 01/01/02 Time: 10:23
Sample: 2001 2020
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNSER02)	0.013377	0.002660	5.029809	0.0151
D(LNSER03)	0.014443	0.003046	4.742188	0.0178
D(LNSER05)	0.006960	0.004850	1.435059	0.2468
D(LNSER06)	0.012500	0.005765	2.168376	0.1186
D(LNSER07)	-0.000579	0.000509	-1.136877	0.3382
D(LNSER08)	-0.000357	0.000186	-1.922118	0.1503
C	-0.340032	0.741357	-0.458661	0.6777
LNSER02(-1)	-0.001878	0.004493	-0.418084	0.7040
LNSER03(-1)	-0.000288	0.002904	-0.099300	0.9272
LNSER04(-1)	9.72E-05	0.000435	0.223253	0.8377
LNSER05(-1)	0.000175	0.002937	0.059530	0.9563
LNSER06(-1)	-0.003676	0.007660	-0.479864	0.6641
LNSER07(-1)	-0.001651	0.000836	-1.974795	0.1428
LNSER08(-1)	-0.000759	0.000377	-2.011871	0.1377
LNSER01(-1)	0.135952	0.287849	0.472305	0.6689

R-squared	0.999522	Mean dependent var	0.002562
Adjusted R-squared	0.997294	S.D. dependent var	0.004650
S.E. of regression	0.000242	Akaike info criterion	-13.94120
Sum squared resid	1.76E-07	Schwarz criterion	-13.19922
Log likelihood	140.4708	Hannan-Quinn criter.	-13.83889
F-statistic	448.5028	Durbin-Watson stat	2.750848
Prob(F-statistic)	0.000153		

المصدر: مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم(05): اختبار استقرارية النموذج المقدر

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0)

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNSER02)	0.019777	0.002545	7.771226	0.0000
D(LNSER03)	0.013947	0.002399	5.813849	0.0002
D(LNSER04)	-0.000215	0.000357	-0.602290	0.5604
D(LNSER05)	0.003802	0.003523	1.078996	0.3059
D(LNSER06)	-0.000695	0.005868	-0.118370	0.9081
D(LNSER07)	0.000215	0.000856	0.250972	0.8069
D(LNSER08)	0.000111	0.000394	0.282439	0.7834
CointEq(-1)	-0.958551	0.062872	-15.246153	0.0000

Cointeq = LNSER01 - (0.0206*LNSER02 + 0.0145*LNSER03 -0.0002 *LNSER04 + 0.0040*LNSER05 -0.0007*LNSER06 + 0.0002*LNSER07 + 0.0001*LNSER08 + 2.3684)

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على بعض المتغيرات الكلية وعلاقتها بالتجارة الخارجية للجزائر للأجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات لزمنية المبطئة الذي قدم وتقديره في الفترة الممتدة من 2000إلى 2021.

توصل البحث في جانبه القياسي بعد دراسة سكون السلاسل الزمنية واستخدام طريقة منهجية التكامل المشترك قد أثبت البحث أن هناك علاقة في الأجل الطويل بين الانفاق الحكومي والتجارة لخارجية، عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، وأنه لا توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية في الجزائر. وقد أوصى البحث بضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع مصادر الانتاج والتصدير في الجزائر واتباع سياسة حماية الانتاج الوطني من خلال فرض الضرائب الجمركية على السلع والواردة للجزائر، وتوجيه الانفاق العام نحو الانفاق الاستثماري وتقليل النفقات غير الضرورية وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، سعر الصرف، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، النفاق الحكومي.

Abstract

The research aims to identify some macro variables and their relationship to Algerian's foreign trade for the long and short-term using annual data over the period 2000-2021, this analysis based on the autoregressive distributed lag(ARDL) given by parson et al 2001.

The research reached its measurement aspect after studying the static time series and using the method of the co-integration methodology. The research found that there was a long term moral impact of public expenditures on the external trade, there was no long term relationship between the debit exchange rate and the foreign trade and also there was no long term relationship between the volume of national income and foreign trade in Algeria.

The study recommended the need to pay attention foreign trade, diversify the sources of production and export in Algeria, follow the policy of protecting natural production through the imposition of customs taxes on goods imported to Algeria and directing public expenditure towards spending reduce unnecessary expenditures and increase the volume of foreign investment in various economics sectors.

Key words: foreign trade, GDP, exchange rate, foreign direct investment, public expenditures.